مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 37، العدد (1)، ص ص 41 - 70، الرياض (2025م/ 1446هـ)

إثبات المعنى ونفي ضده بـ(لا) في القرآن الكريم

«دراسة تطبيقية»

منيفة سالم الصاعدي[1]

جامعة تبوك

(قدم للنشر في 02/ 03/ 1447هـ؛ وقبل للنشر في 07/ 05/ 1447هـ)

المستخلص: يهدف هذا البحث المعنون بـ«إثبات المعنى ونفي ضده بـ (لا) في القرآن الكريم، دراسة تطبيقية»؛ لمعرفة المراد بإثبات المعنى ونفي ضده بـ(لا) في القرآن الكريم، وتنوع آراء العلماء فيه، مع الكشف عن مقاصد وغايات هذا الأسلوب البلاغي. واتبعت فيه المنهج: الاستقرائي التحليلي المقارن. وقد ضمنت البحث أحد عشر موضعًا، في كل موضع أقارن بين آراء العلماء في المعنى المثبت قبل (لا): هل هو نفس المعنى المنفي بعدها أم بينهما تغاير؟ وذكر المراد بهما حال التغاير، مع بيان الراجح، معتمدةً في ذلك على المرجحات المعتبرة، وقد خلص البحث إلى نتائج منها: التغاير بين المعنى المثبت قبل (لا)، والمنفي بعدها في جميع المواضع، وتنوع مقاصد هذا الأسلوب. ومن توصيات البحث: إكمال دراسة إثبات المعنى ونفي ضده ببقية أدوات النفي، والعناية بالدراسات التطبيقية على الأساليب البلاغية.

الكلمات المفتاحية: النفي، الإثبات، الضد، لا، القرآن الكريم.

Establishing the Meaning and Negating Its Opposite with "La" in the Holy Quran "An Applied Study"

Munifah Salim Al-Sa'adi[1]

University of Tabuk

(Received 25/08/2025; accepted for publication 29/10/2025.)

Abstract: This research entitled "Establishing the Meaning and Negating Its Opposite with "La" in the Holy Quran, An Applied Study" aims to explore the intended meaning behind affirming a concept and denying its opposite through the use of 'lā' (no/not) in the Qur'an, while examining the diversity of scholarly interpretations and uncovering the rhetorical purposes and objectives of this stylistic device. The study adopts an inductive, analytical, and comparative methodology. The research included eleven topics, the study compares scholarly views on whether the affirmed meaning preceding 'lā' is the same as or different from the negated meaning following it. Where a divergence is found, the intended meanings are analyzed, and the most accurate interpretation is identified based on validated evidence. The research concludes that there is a discrepancy between the affirmed and negated meanings in all examined instances, and that this rhetorical approach serves multiple communicative purposes. Among the study's key recommendations: Further exploration of affirming meaning and denying its opposite using other negation particles, Enhanced focus on applied studies concerning rhetorical styles in the Qur'an.

Keywords: Negation, Affirmation, Opposites, Lā, Holy Qur'an.

---

(1) أستاذ القرآن وعلومه المشارك بقسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: malseadi@ut.edu.sa *E-mail:*

(1) Associate Professor of Qur'anic Studies, Department of Islamic Studies, College of Sharia and Law, University of Tabuk, Saudi Arabia.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الله ﷻ قد أنزل كتابه بلسان عربي مبين، وقد ضمَّنه أساليب عالية بديعة، لا يدانيه فيها نص آخر؛ مما ألجم بها ألسنة أرباب الفصاحة والبلاغة، ولم يملكوا أمامها إلا الإقرار بإعجازه، ومِن هذه الأساليب البديعة: إثبات المعنى ونفي ضده، وقد اكتنف هذا الأسلوب غايات بديعة، ومقاصد رفيعة، كما تنوَّعت آراء المفسرين وأقوالهم حيال هذا الأسلوب.

وجاء هذا البحث محاولةً لكشف اللثام عن غايات هذا الأسلوب، وإظهار آراء العلماء فيه، والمقارنة بينها، من خلال الآيات التي ورد النفي بها بكلمة: (لا) في القرآن الكريم، ووسمته بـ«إثبات المعنى ونفي ضده بـ(لا) في القرآن الكريم، دراسة تطبيقية»، ونسأل الله تعالى فيه التوفيق والإعانة.

مشكلة البحث:

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل المعنى المثبت قبل (لا) هو نفس المعنى المنفي بعدها؟ وما المراد بكلٍّ منهما؟
- ما هي الأغراض البلاغية مِن أسلوب إثبات المعنى ونفي ضده بـ(لا) في القرآن الكريم؟

أهداف البحث:

- إبراز أسلوب مِن الأساليب البلاغية العالية في القرآن من خلال الدراسة التطبيقية.
- التعرُّف على المراد بالمعنى المثبت قبل لا والمعنى المنفي بعدهما، وهل هما على نفس المعنى أم على التغاير؟ من خلال الأمثلة التطبيقية.
- الكشف عن مقاصد وغايات أسلوب إثبات المعنى ونفي ضده بـ(لا) في القرآن الكريم.

حدود البحث:

- أسلوب (إثبات المعنى ونفي ضده)، ويدخل فيه ضمنًا الأمر والنهي، وكما قيل: النهي أخو النفي[1].
- النفي بـ(لا) دون غيرها من أدوات النفي.
- تناول الأسلوب في القرآن الكريم.

منهج البحث وإجراءاته:

سرت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن وَفْق الإجراءات الآتية:

- جمع المادة العلمية من القرآن الكريم، واستخراج أمثلة إثبات المعنى ونفي ضده بـ(لا)، وقد ضمَّنت البحث منها أحد عشر مثالًا، رتبتها في كل مبحث حسب ترتيبها في القرآن الكريم.
- دراسة الأمثلة الواردة دراسة مقارنة بين آراء العلماء في المعنى المثبت قبل (لا): هل هو نفس المعنى المنفي بعدها أم بينهما تغاير؟ وذكر المراد بكلٍّ منهما حال التغاير، مع

(1) التحرير والتنوير، ابن عاشور (2/ 51).

بيان الراجح معتمدةً في ذلك على المرجحات المعتبرة.

- السير على المنهج الأكاديمي المتبع في البحوث العلمية من ناحية الآيات، وتخريج الأحاديث، وتوثيق النصوص.
- لا أترجم للأعلام المذكورين في البحث؛ تلمُّسا للاختصار.
- ختمت البحث بخاتمة مشتملة على النتائج والتوصيات، مع تذييله بقائمة الفهارس.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث لم أقف على دراسة تناولت موضوع: «إثبات المعنى ونفي ضده - دراسة تطبيقية على أمثلة (لا) في القرآن الكريم»، ومن الدراسات السابقة التي وقفت عليها ولها علاقة بالموضوع ما يأتي:

- «**إثبات المعنى ونفي ضده - دراسة تطبيقية على أمثلة (غير) في القرآن الكريم**»، للباحث: حمدان لافي العنزي، مجلة جامعة الحدود الشمالية، المجلد التاسع، يناير، 2024م.

وقد جاءت فكرة هذا البحث بناءً على توصية الدكتور حمدان لافي العنزي، والذي مفادها إكمال الموضوع على بقية أدوات النفي.

والفرق بين الدراستين: محل الدراسة؛ إذ كل منهما على أداةٍ مختلفة من أدوات النفي.

- «**المعنى وضده في القرآن الكريم بين بلاغة التأكيد والتأسيس من خلال كتب المفسرين**»، للباحث: سعيد بن عثمان الملا، مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها، العدد الخامس، أغسطس، 2022م.

والفرق بين الدراستين: أن الباحث لم يقتصر على آيات إثبات المعنى ونفي الضد بـ(لا)، بل كان بحثه عامًّا للاستدلال على المعنى وضده في القرآن الكريم بين بلاغة التأكيد والتأسيس في أدوات النفي كافةً، مع عدم تعرُّضه لبعض مواضع النفي بـ(لا).

كما أن هناك فرقًا بين أسلوب الدراستين؛ إذ إن دراسته للاستدلال، أما بحثي؛ فهو إفراد المواضع بالدراسة - دراسة مقارنة بين أقوال المفسرين والترجيح بينها، وسيلحظ القارئ الفرق بين الدراستين.

خطة البحث:

اشتملت على تمهيد، وثلاثة مباحث، على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: الإثبات والنفي، دراسة تطبيقية، وفيه ستة مطالب:**
  - **المطلب الأول:** قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ﴾ [البقرة: 71].
  - **المطلب الثاني:** قوله تعالى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْۚ﴾ [البقرة: 102].
  - **المطلب الثالث:** قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185].

- **المطلب الرابع**: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ﴾ [الرعد: 20].
- **المطلب الخامس**: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: 152]، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [النمل: 48].
- **المطلب السادس**: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: 6].

- **المبحث الثاني: الأمر والنهي، دراسة تطبيقية، وفيه أربعة مطالب:**
  - **المطلب الأول**: قوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: 152].
  - **المطلب الثاني**: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: 187].
  - **المطلب الثالث**: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يُونُس: 105].
  - **المطلب الرابع**: قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الْمُدَّثِّر: 31].
- **المبحث الثالث: مقاصد وغايات أسلوب إثبات المعنى ونفي ضده بـ(لا) في القرآن الكريم.**
- **الخاتمة: وتتضمَّن أهم النتائج، والتوصيات.**

وأسأل الله التوفيق والسداد والإعانة على ذلك، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

التمهيد

إثبات المعنى ونفي ضده أسلوب عربي معروف، وقد نص على ذلك ابن عاشور؛ حيث قال: «العرب تؤكد الشيء بنفي ضده»[2]، وقال في موضع آخر: «تأكيد الشيء بنفي ضده طريقة عربية»[3]، ومِن أساليب العرب إذا أكَّدوا بمثل هذا:

يأتون به غير معطوف؛ نظرًا لمآل مفادِ الجملتين، وأنهما باعتباره بمعنًى واحد، وذلك حق التأكيد، ومنه قول الأعشى:

إمـا تريـنـا حفـاة لا نعـال لنـا
إنّـا كـذلك مـا نحفَـى وننتعـل[4]

أو قد يأتون به بالعطف، وهو عطف صوري؛ لأنه اعتداد بأن مفهوم الجملتين مختلف، ولا اعتداد بمآلهما[5]، ومنه قول المتنبي:

أحيا وأيسر مـا قاسـيت مـا قـتلا
والبين جارٍ على ضعفي وما عدلا[6]

(2) التحرير والتنوير، ابن عاشور (2/ 473).
(3) المرجع السابق (7/ 263).
(4) ديوان الأعشى (ص59).
(5) التحرير والتنوير، ابن عاشور (8/ 116).
(6) اللامـع العزيـزي شرح ديـوان المتنبـي، أبـو العـلاء المعـري (ص1059).

وقد جاء القرآن على معهودهم في الاستعمال، مع ما تميَّز به إثبات المعنى ونفي ضده في القرآن من معاني مقاصدية وأساليب بلاغية اكتنفت هذا الأسلوب بطريقة تجلَّى فيها إعجاز القرآن البديع، وسيأتي ذكر جملة منها في المبحث الثالث إن شاء الله.

التعريف بالمفردات المتعلقة بالبحث:

- **الطباق**: هو الجمع بين متضادين في اللفظ والمعنى، قال الآمدي: الطباق: «مقابلة الحرف بضده أو ما يقارب الضد»[7]، وقال العسكري: «المطابقة في الكلام هي الجمع بين الشيء وضدّه في جزء من أجزاء الرّسالة أو الخطبة أو البيت من بيوت القصيدة؛ مثل الجمع بين البياض والسواد، والليل والنهار، والحرّ والبرد»[8].

- **الإثبات**: ضد النفي، ويدل على الدوام والثبوت[9].

- **النفي**: مِن معانيه في أصل اللغة: الطرد والإبعاد، قال ابن فارس: «النون والفاء والحرف المعتل أصيل، يدل على تعرية شيء مِن شيء، وإبعاده منه»[10]، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِۚ﴾ [المَائـدَة: 33]، والنفي يقابل الإثبات والإيجاب[11]، وينقسم إلى قسمين:

نفي صريح، ونفي ضمني؛ فالصريح هو ما يُسبق بأداة من أدوات النفي[12]، والضمني: «استشراف النفي، واستشعاره بقرائن لغوية وصوتية وسياقية خاصة دون الاستناد إلى أداة نفي»[13].

- **(لا)** أداة مِن أدوات النفي تكون عاملةً، وغير عاملة، وهي تدخل على الجملة الفعلية، وتنفي الفعل عن الفاعل، كما تدخل على الجملة الاسمية، فتنفي حدوث الحدث ووقوعه.

و(لا): حرف متردد بين النفي والنهي؛ فتارةً يكون عملها النهي لا النفي، وحينئذ يكون النهي مُتضمنًا للنفي[14].

والضد: ضد الشيء: خلافه؛ مِن: تضاد الأمرين؛ أي: كان أحدهما ضد الآخر، فالمتضادان: الشيئان لا يجوز اجتماعهما في وقت واحد[15].

(7) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الآمدي (1/ 288).

(8) الصناعتين، أبو هلال العسكري (ص307).

(9) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (1/ 399)، مادة: (ثبت).

(10) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (5/ 456)، وينظر: تهذيب اللغة، الأزهري (15/ 341)، مادة: (نفى).

(11) ينظر: التعريفات الفقهية، البركتي (ص231)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي (2/ 1722).

(12) منها: (ما، ولا، ولم، ولمَّا، ولن، وإن)، وغيرها. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري (ص405)، شرح المفصل، ابن يعيش (4/ 537).

(13) النحو العربي أسلوب في التعلم الذاتي، فارس عيسى (ص231).

(14) ينظر: الكتاب، سيبويه (2/ 274)، شرح المفصل، ابن يعيش (5/ 33)، الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (ص290). وما بعدها، وللاستزادة فيما يتعلق بأدوات النفي (لا). ينظر: لا النافية غير العاملة في القرآن الكريم، وأثرها في توجيه المعنى، دراسة نحوية تحليلية، هبة إبراهيم، لا واستعمالاتها في القرآن الكريم، عليّ طلب، أساليب النفي في القرآن، أحمد ماهر البقري.

(15) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (3/ 360)، مادة: (ضد)، لسان العرب، ابن منظور (3/ 263)، مادة: (ضدد).

والمراد بأسلوب إثبات المعنى ونفي ضده محل الدراسة، هو: أن يأتي في الآية لفظتان: الأولى: مثبتة، والثانية: منفية -وهو الأكثر-، أو العكس، وتكون اللفظة الثانية معلومة مِن اللفظة الأولى[16].

وقد ورد هذا الأسلوب في القرآن الكريم في مواضع، منها: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلۡمِيثَٰقَ﴾ [الرَّعد: 20].

وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: 152].

وقد تنوَّعت آراء أهل العلم في حمل المعنى المنفي بعد (لا) على المعنى المثبت قبلها، هل هو نفس المعنى، أم بينهما تغاير؟ وظهر هذا التنوع منذ عهد السلف -رضوان الله عليهم-، فمثلًا عند تفسير قوله تعالى: ﴿مُسَلَّمَةٞ لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ﴾ [البقرة: 71]، نلحظ أن مجاهدًا وابنَ زيد قد حملَا المعنى على معنًى واحد، وغاير بينهما جملة من السلف، منهم: ابن عباس، وأبو العالية، وغيرهما[17].

والمتتبع لآراء المفسرين في هذا الأسلوب يظهر له هذا التنوع في حمل المعنى المنفي بعد (لا) على المعنى المثبت قبلها، أو المغايرة بينهما، مع الاهتمام بهذا اللون البديع مِن البيان، والإشارة إلى مقاصده وغاياته.

***

(16) كما يظهر مِن الأمثلة التطبيقية، وينظر: إثبات المعنى ونفي ضده بـ(غير) في القرآن، حمدان العنزي، (ص244).

(17) سيأتي توضيح ذلك عند دراسة المسألة.

المبحث الأول

الإثبات والنفي

وفيه ستة مطالب:

- **المطلب الأول: قوله تعالى:** ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا ذَلُولٞ تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ وَلَا تَسۡقِي ٱلۡحَرۡثَ مُسَلَّمَةٞ لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ﴾ [البقرة: 71].

أثبت الله ﷻ في هذه الآية من أوصاف البقرة سلامتَها مِن مطلق العيوب بقوله: {مسلّمة}، ونفى عنها بـ(لا) ضده، وهو وجود العيب، بقوله: {لا شية فيها}.

وقد اختلف المفسرون: هل المعنى المنفي بعد (لا) هو نفس المعنى المثبت قبلها، أم بينهما تغاير؟ على رأيين:

الرأي الأول: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {لاشية فيها} هو نفس المعنى المثبت قبلها، وهو قوله: {مسلّمة}، وعليه يكون المعنى: مسلمة مِن الشية؛ أي: سالمة مِن الألوان، وهو قول مجاهد[18]، وابن زيد[19]، وضعَّفه الرازي، وابن عادل، والألوسي[20].

قال ابن عادل: «قيل: مسلمة من الشّية التي هي خلاف لونها؛ أي: خلصت صُفْرتها عن اختلاط سائر الألوان بها، وهذا ضعيف؛ لأن قوله: {لَا شِيَةَ فِيهَا} يصير تكرارًا»[21].

(18) أخرجه الطبري في تفسيره (2/ 107).

(19) ذكره ابن الجوزي في تفسيره (1/ 77).

(20) مفاتيح الغيب، الرازي (3/ 549)، اللباب، ابن عادل (2/ 171)، روح المعاني، الألوسي (1/ 291).

(21) اللباب، ابن عادل (2/ 171).

الرأي الثاني: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {لا شية فيها} معنى مغاير للمثبت قبلها، وهو قوله: {مسلّمة}، واختلف المفسرون في المراد بهما على أقوال، منها:

القول الأول: معنى: {مسلّمة}؛ أي: مسلمة مِن أيّ عيبٍ، وهو قول ابن عباس، والربيع بن أنس، وأبي العالية،وقتادة[22].

ورجحه الطبري، وذهب إليه جملة من المفسرين، منهم، الواحدي، والسمعاني، والراغب، والبغوي، والرازي، والنسفي، والشوكاني، والسعدي، وابن عاشور، وابن عثيمين[23].

قال الطبري: «قوله: {مسلّمة}؛ أي: لا عوار فيها، والذي قاله ابن عباس، وأبو العالية، ومَن قال بمثل قولهما في تأويل ذلك أولى بتأويل الآية مما قاله مجاهد؛ لأن سلامتها لو كانت مِن سائر أنواع الألوان سوى لون جلدها، لكان في قوله: {مسلمة} مكتفًى عن قوله: {لا شية فيها}، وفي قوله: {لا شية فيه} ما يُوضح عن: أن معنى قوله: {مسلمة} غير معنى قوله: {لا شية فيها}»[24].

القول الثاني: معنى: {مسلمة}؛ أي: مسلمة من العمل، وهو قول الحسن، وابن قتيبة[25]، وضعَّفه النحاس، والقرطبي، والشوكاني[26].

قال الشوكاني: «المسلمة: هي التي لا عيب فيها، وقيل: مسلمة مِن العمل، وهو ضعيف؛ لأن الله -سبحانه- قد نفى ذلك عنها[27]، والتأسيس خير مِن التأكيد، والإفادة أَوْلى مِن الإعادة»[28].

ومعنى: {لا شية فيها}؛ أي: لا لون فيها يخالف لون جلدها من بياض أو سواد أو غيره، «وأصله مِن وشي الثوب، وهو تحسين عيوبه التي تكون فيه بضروب مختلفة مِن ألوان سداه ولحمته... ومنه قيل للساعي بالرجل إلى السلطان أو غيره: واشٍ؛ لكذبه عليه عنده، وتحسينه كذبه بالأباطيل»[29].

قال الزجاج: {لا شية فيها}: «ليس فيها لون يفارق لونها، والوَشي في اللغة: خلطُ لون بلون»[30].

---

(22) أخرجه الطبري في تفسيره (2/ 107)، وذكره الواحدي في الوسيط (1/ 156).

(23) جامع البيان، الطبري (2/ 108)، الوسيط، الواحدي (1/ 156)، تفسير القرآن، السمعاني (1/ 93)، تفسير الراغب (1/ 288)، معالم التنزيل، البغوي (1/ 129)، مفاتيح الغيب، الرازي (3/ 549)، مدارك التنزيل، النسفي (1/ 99)، فتح القدير، الشوكاني (1/ 116)، تيسير الكريم الرحمن، السعدي (ص 55)، التحرير والتنوير، ابن عاشور (1/ 555).

(24) جامع البيان، الطبري (2/ 108).

(25) ينظر: الكشف والبيان، الثعلبي (1/ 218)، الوسيط، الواحدي (1/ 156)، زاد المسير، ابن الجوزي (1/ 77).

(26) ينظر: إعراب القرآن، النحاس (1/ 60)، الجامع، القرطبي (1/ 454)، فتح القدير، الشوكاني (1/ 116).

(27) يريد نفي وصفها بالعمل في قوله: ﴿لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾ [البقرة:71].

(28) ينظر: فتح القدير، الشوكاني (1/ 116).

(29) جامع البيان، الطبري (2/ 109).

(30) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (1/ 152)، وفي معجم مقاييس اللغة: أحدهما: يدل على تحسين شيء، وتزيينه، ومنه: وشيت=

وذهب إلى هذا المعنى جملة من السلف، منهم: ابن عباس، والربيع بن أنس، وأبو العالية، وقتادة[31].

والذي يظهر -والله أعلم-: أن الرأي القائل بأن المعنى المنفي بعد (لا) معنى مغاير للمثبت قبلها، وأولى الأقوال في معنى: {مسلمة}؛ أي: مسلمة من العيوب؛ ومعنى: {لا شية فيها}؛ أي: ليس فيها لون يخالف لونها، ويعضده قاعدة: التأسيس أولى من التأكيد، والإفادة أولى من الإعادة[32].

قال الألوسي: «{مسلمة لا شية فيها}؛ أي: سلَّمها الله -تعالى- مِن العيوب، قاله ابن عباس،... أو أخلص لونها مِن الشيات، قاله مجاهد، والأَوْلى ما ذهب إليه ابن عباس ﷺ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل، ولكونه تأسيسًا، وعلى آخر الأقوال يكون {لا شية فيها}؛ أي: لا لون فيها يخالف لونها؛ تأكيدًا»[33].

وضعَّف الرازي رأيَ مَن جعل المعنى المنفي بعد (لا) هو نفس المعنى المثبت قبلها، بمعنى: مسلمة مِن الشية التي هي خلاف لونها؛ كون ذلك يجعل قوله: {لا شية} فيها تكرارا غير مفيد، والأولى «حمله على السلامة من العيوب، واللفظ يقتضي ذلك؛ لأن ذلك يفيد السلامة الكاملة عن العلل والمعايب»[34].

- **المطلب الثاني: قوله تعالى:** ﴿ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ﴾ [الرعد: 20].

أثبت الله ﷻ لعباده المؤمنين الاتصاف بالوفاء بالعهود، ونفى عنهم بـ(لا) ضده، وهو نقض الميثاق.

وقد اختلف المفسرون: هل المعنى المنفي بعد (لا) هو نفس المعنى المثبت قبلها، أم هو مغاير له؟ على رأيين:

الرأي الأول: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {ولا ينقضون الميثاق} هو نفس المعنى المثبت قبلها، وهو قوله: {يوفون بعهد الله}.

وذهب إلى هذا الرأي: الواحدي، والسمعاني، والخازن، وأبو حيان، والسعدي، وابن عاشور[35].

قال أبو حيان: «الظاهر: أن قوله: {ولا ينقضون الميثاق} جملة توكيدية لقوله: {يوفون بعهد الله}»[36].

وقال الخازن: «{وَلا يَنْقُضُونَ الْمِيثاقَ}؛ فهو توكيد لقوله: {الذين يوفون بعهد الله}»[37].

وقال ابن عاشور: «الميثاق والعهد مترادفان. والإيفاء ونفي النقض متحدًا المعنى»[38].

=الثوب أشيه وشيًا: إذا نسجته ألوانًا، مقاييس اللغة، ابن فارس (6/ 114)، مادة: (وشى)، وينظر: تاج العروس، الزبيدي (40/ 201)، مادة: (وشي).

(31) أخرجه الطبري في تفسيره (2/ 107).

(32) ينظر: فتح القدير، الشوكاني (1/ 116).

(33) روح المعاني، الألوسي (1/ 291).

(34) مفاتيح الغيب، الرازي (3/ 549).

(35) الوجيز، الواحدي (ص570)، تفسير القرآن، السمعاني (3/ 89)، البحر المحيط، أبو حيان (6/ 378)، لباب التأويل، الخازن (3/ 15)، تيسير الكريم الرحمن، السعدي (ص416)، التحرير والتنوير، ابن عاشور (13/ 126).

(36) البحر المحيط، أبو حيان (6/ 378).

(37) لباب التأويل، الخازن (3/ 15).

(38) التحرير والتنوير، ابن عاشور (13/ 126).

الرأي الثاني: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {ولا ينقضون الميثاق} معنى مغاير للمُثبت قبلها، وهو قوله: {يوفون بعهد الله}.

وذهب إلى هذا الرأي: الزمخشري، والبيضاوي، والبغوي، وأبو السعود، والقاسمي[39]، واختلفوا في المراد على أقوال[40]:

القول الأول: الميثاق: ما وثقه المكلف على نفسه من الطاعات؛ كالنذر، والمقصود بالوفاء بالعهد: ما كُلِّف العبد به ابتداءً[41].

القول الثاني: المراد بالعهد: العهد الذي بينهم وبين الله تعالى، والعهد الذي بينهم وبين الناس، والمراد بالميثاق؛ أي: الميثاق الذي أُخِذ عليهم يوم الميثاق[42].

القول الثالث: أن المراد بالوفاء بالعهد: عهد الربوبية والعبودية، والمراد بالميثاق: المواثيق المذكورة في التوراة والإنجيل وسائر الكتب الإلهية على وجوب الإيمان وغيره مِن المواثيق[43].

قال الزمخشري: «عهد الله: ما عقدوه على أنفسهم من الشهادة بربوبيته، ولا ينقضون الميثاق: ولا ينقضون كلَّ ما وثقوه على أنفسهم، وقبلوه: من الإيمان بالله وغيره من المواثيق بينهم وبين الله وبين العباد، تعميم بعد تخصيص»[44].

وعلَّق أبو حيان على قول الزمخشري بقوله: «أضاف العهد إلى المفعول، وغاير بين الجملتين؛ بكون الثانية تعميمًا بعد تخصيص»[45].

ووافقه البيضاوي، والنسفي، والسمين الحلبي، وأبو السعود، والقاسمي[46].

والأولى -والله أعلم- المغايرة بين المنفي بعد (لا)، والمثبت قبلها، كون المغايرة بينهما تُفيد المبالغة في الثناء على أولي الألباب من عباده؛ لتحقيقهم الكمال في الوفاء بعهد الله وميثاقه، والتأسيس أولى من التأكيد، قال ابن عثيمين: «في الأمور الهامة ينبغي أن يُقرن النفي بالإثبات؛ ليتحقق الكمال»[47]، وعلى هذا المعنى فسَّر السعدي الآية، فقال: «يدخل في ذلك جميع المواثيق والعهود والأيمان والنذور التي يعقدها العباد. فلا يكون العبد مِن أولي الألباب الذين لهم الثواب العظيم، إلا بأدائها كاملةً، وعدم نقضها

(39) الكشاف، الزمخشري (2/ 525)، أنوار التنزيل، البيضاوي (3/ 186)، الإرشاد، أبو السعود (5/ 16)، محاسن التأويل، القاسمي (6/ 279).

(40) للاستزادة ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي (19/ 33)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (1/ 118).

(41) مفاتيح الغيب، الرازي (19/ 33)، اللباب، ابن عادل (11/ 292).

(42) تفسير القرآن، السمرقندي (2/ 224).

(43) الكشاف، الزمخشري (2/ 525)، أنوار التنزيل، البيضاوي (3/ 186)، مدارك التنزيل، النسفي (2/ 151)، الإرشاد، أبو السعود (5/ 16).

(44) الكشاف، الزمخشري (2/ 525).

(45) البحر المحيط، أبو حيان (6/ 379).

(46) أنوار التنزيل، البيضاوي (3/ 186)، مدارك التنزيل، النسفي (2/ 151)، الإرشاد، أبو السعود (5/ 16)، محاسن التأويل، القاسمي (6/ 279).

(47) تفسير ابن عثيمين، سورة آل عمران (2/ 528).

وبخسها»[48].

- **المطلب الثالث: قوله تعالى:** ﴿ٱلَّذِينَ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: 152]، **وقوله تعالى:** ﴿وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ﴾ [النمل: 48].

جاءت الآيتان في سياق قصة قوم صالح؛ حيث وصف الرهط بصفات ذميمة، منها: ما أثبته الله ﷻ لهم من صفة الإفساد، ونفى عنهم بـ(لا) ضدها، وهي صفة الإصلاح.

وقد اختلف المفسرون: هل المعنى المنفي بعد (لا) هو نفس المعنى المثبت قبلها، أم هو مغاير له؟ على رأيين:

الرأي الأول: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {ولا يصلحون} هو نفس المعنى المثبت قبلها، وهو قوله: {يفسدون}.

قال ابن عاشور: «عطف {ولا يصلحون} على جملة {يفسدون في الأرض} تأكيد لوقوع الشيء بنفي ضده، فكأنه قيل: الذين إنما هم مفسدون في الأرض، فعدل عن صيغة القصر؛ لِئلَّا يحتمل أنه قصر مبالغة؛ لأن نَفي الإصلاح عنهم يُؤكد إثبات الإفساد لهم، فيتقرَّر ذلك في الذهن، ويتأكَّد معنى إفسادهم بنفي ضده»[49].

وعلى هذا الرأي فسَّر ابن عطية، والقرطبي الآية[50].

الرأي الثاني: أن المعنى المنفي بعد (لا) معنى مغاير للمثبت قبلها، وقد تنوَّعت عبارات المفسرين في التمثيل للإفساد والإصلاح، وكلها مما تحتمله الآية، ومِن هذه الأقوال:

القول الأول: الإفساد: بالكفر والمعاصي والظلم، وعدم الإصلاح بالإيمان والعدل.

ذكره أبو حفص النسفي، وأبو البركات النسفي[51].

القول الثاني: يفسدون بالمعاصي، ولا يصلحون بطاعة الله فيما أمرهم به، وهو قول مقاتل.

وذهب إليه: الطبري، والواحدي، والبغوي، والخازن[52].

القول الثالث: يفسدون في الأرض بالمنكر، ولا يصلحون بالمعروف[53].

والأظهر -والله أعلم-: أن المعني المنفي بعد (لا) مغاير للمثبت قبلها، فنفي الإصلاح عنهم بعد إثبات الإفساد هو لتأسيس معنًى إضافيٍّ، وهو أن فسادهم خالص لا يَشوبه شيء مِن الصلاح، كما هو حال بعض المفسدين المخلوطة أعمالهم ببعض الصلاح. وفيه زيادة في الذم والتشنيع عليهم؛ كونه أصبح دأبًا وطبعًا لهم، وإلى هذا المعنى ذهب جملة مِن المفسرين، منهم: الزمخشري، والرازي، وأبو حيان، والبيضاوي، والبقاعي، وأبو السعود،

(48) تيسير الكريم الرحمن، السعدي (ص416).

(49) التحرير والتنوير، ابن عاشور (19/ 176).

(50) المحرر، ابن عطية (4/ 263)، الجامع، القرطبي (13/ 215).

(51) التيسير، أبو حفص النسفي (11/ 296)، مدارك التنزيل، النسفي (2/ 576).

(52) تفسير مقاتل (3/ 311)، جامع البيان، الطبري (19/ 384)، البسيط، الواحدي (17/ 108) معالم التنزيل، البغوي (3/ 476)، لباب التأويل، الخازن (3/ 330).

(53) النكت والعيون، الماوردي (4/ 219).

والشوكاني، والألوسي[54].

قال الزمخشري: «فإن قلت: ما فائدة قوله: {ولا يصلحون}؟ قلت: فائدته: أن فسادهم فساد مصمت، ليس معه شيء من الصلاح، كما تكون حال بعض المفسدين مخلوطةً ببعض الصلاح»[55].

وقال البقاعي: «ولمَّا كان ربما ادُّعي في بعض الفساد أن فيه صلاحًا، نفى ذلك بقوله: {ولا يصلحون}؛ أي: لأنهم أسَّسوا أمرهم على الشر، فصاروا بحيث لا يصلح لهم عمل، وإن تراءَى غير ذلك»[56].

ورأى ابن عثيمين أن نفي الصلاح بعد إثبات الإفساد لحكمة وفائدة عظيمة، «وهو: أنه قد يجتمع في الشخص الصلاح والفساد في آنٍ واحدٍ، كما هو حال الإنسان مع الإيمان والفسق، وغير ذلك، فالأمور إما خير محض وصلاح محض، وإما شر محض وفساد محض، وإما خليط من الأمرين. فلما أثبت لهؤلاء القوم الفساد، ونفى الصلاح عنهم كان ذلك دليلًا على أنهم ليس فيهم خير محض، وليس فيهم خير أبدًا، لا قليل ولا كثير»[57].

وقد أكَّد هذا المعنى السعدي بقوله: «ربما وقع في الذهن: أنهم يفسدون، وقد يصلحون، فأزال هذا الوهم بقوله: {وَلا يُصْلِحُونَ}؛ أي: لا خير فيهم أصلًا مع شرهم العظيم»[58].

- **المطلب الرابع: قوله تعالى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ [التحريم: 6].

أثبت الله ﷻ لملائكته الكرام صفة الطاعة، وامتثال الأمر، ونفى عنهم بـ(لا) ضدها، وهي: صفة العصيان.

وقد اختلف أهل العلم: هل المعنى المنفي بعد (لا) هو نفس المعنى المثبت قبلها، أم هو مغاير له؟ على رأيين:

الرأي الأول: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {لا يعصون} هو نفس المعنى المثبت، وهو قوله: {يفعلون ما يؤمرون}.

قال ابن عطية: «وصفهم تعالى بالطواعية لربهم، وكرَّر المعنى؛ تأكيدًا بقوله تعالى: {ويفعلون ما يؤمرون}»[59].

وقال السيوطي: «فإن قلت: قوله: {لا يَعْصونَ الله ما أمرهم}، يُغْني عن قوله: {ويَفْعَلون ما يؤْمَرون}؟ والجواب: أنه أكَّدَه بذلك»[60].

(54) الكشاف، الزمخشري (3/ 328)، مفاتيح الغيب، الرازي (24/ 525)، البحر المحيط، أبو حيان (8/ 182)، أنوار التنزيل، البيضاوي (4/ 162)، نظم الدرر، البقاعي (14/ 76)، الإرشاد، أبو السعود (6/ 259)، فتح القدير، الشوكاني (4/ 130)، روح المعاني، الألوسي (10/ 112).

(55) الكشاف، الزمخشري (3/ 328).

(56) نظم الدرر، البقاعي (14/ 76).

(57) ينظر: تفسير ابن عثيمين، سورة النمل (ص276).

(58) القواعد الحسان، السعدي (ص82).

(59) المحرر، ابن عطية (5/ 333).

(60) معترك الأقران، السيوطي (3/ 434).

وقال الطيبي: «هو مِن باب التأكيد»[61].

وذهب إلى هذا الرأي: الواحدي، وأبو حفص النسفي، وجلال الدين المحلي[62].

وردَّ هذا الرأي: الرازي، وابن تيمية، والسمين الحلبي، والألوسي[63].

قال السمين الحلبي: «وليس قوله: {ويفعلون} تكريرًا لقوله: {لا يعصون}؛ إذ لا يلزم من عدم العصيان فعل المأمور به؛ لاحتمال أن يكون المأمور عاجزًا عنه. ومثاله: مَن يأمر رجلًا بحمل صخرةٍ عظيمةٍ فيمتثل، لكن لا يطيق ذلك. فهذا غير عاصٍ، لكنه عاجز. والملائكة جامعون بين الأمرين: الامتثال، والطاعة»[64].

الرأي الثاني: أن المعنى المنفي بعد (لا) معنًى مغاير للمثبت، واختلفوا في المعنى على أقوال، منها:

القول الأول: لا يخالفون أوامر الله، {ويفعلون ما يؤمرون}؛ أي: يؤدون ما يُؤمرون به دون تثاقل.

وذهب إليه: الطبري، ومكي، والكشاف، والسخاوي، والنسفي، والألوسي[65].

قال النسفي: «وليست الجملتان في معنًى واحدٍ؛ إذ معنى الأولى: أنهم يتقبلون أوامره، ويلتزمونها، ومعنى الثانية: أنهم يؤدون ما يؤمرون به، ولا يتثاقلون عليه، ولا يتوانون فيه»[66].

قال السخاوي: «قوله: {لا يَعْصُونَ اللهَ ما أَمَرَهُمْ} مثل قوله: {وَيَفْعَلُونَ ما يُؤْمَرُونَ}، فما فائدة التكرار؟ قلت: الجملة الأولى: تدل على أنهم يفعلون ما يأمرهم الله به، ويبادرون إلى قَبوله، ومعنى الثانية: حصول فعل ما أمروا به، فهما جملتان مختلفتان»[67].

القول الثاني: {لا يعصون الله ما أمرهم}؛ أي: لا يخالفونه في أمره مِن زيادة أو نقصان. {ويفعلون ما يؤمرون}؛ أي: في وقته، فلا يُؤخرونه، ولا يقدمونه.

وهو قول الماوردي، والقرطبي[68].

القول الثالث: لا يعصون الله في الأمور الخاصة من عبادات وطاعات، {ويفعلون ما يؤمرون} مِن عذاب أهل النار.

وذهب إليه الرازي، والخازن، وابن عاشور[69].

---

(61) فتوح الغيب، الطيبي (3/ 568).

(62) الوسيط، الواحدي (3/ 65)، التيسير، أبو حفص النسفي (14/ 491)، تفسير الجلالين، المحلي (ص752).

(63) المحصول، الرازي (2/ 59)، مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١٣/ ٦١)، عمدة الحفاظ، السمين الحلبي (3/ 88)، روح المعاني، الألوسي (14/ 352).

(64) عمدة الحفاظ، السمين الحلبي (3/ 88).

(65) جامع البيان، الطبري (23/ 105)، الهداية، مكي (12/ 7577)،= =الكشاف، الزمخشري (4/ 568)، تفسير القرآن العظيم، السخاوي (2/ 486)، مدارك التنزيل، النسفي (3/ 506)، الإرشاد، أبو السعود (8/ 268).

(66) مدارك التنزيل، النسفي (3/ 506).

(67) تفسير القرآن العظيم، السخاوي (2/ 486).

(68) النكت والعيون، الماوردي (6/ 45)، الجامع، القرطبي (18/ 196).

(69) أنموذج جليل، زين الدين الرازي، (ص530)، لباب التأويل،=

قال ابن عاشور: وهو «عطف يقتضي المغايرة؛ تنويها بهذه الفضيلة؛ لأن فعل المأمور أوضح في الطاعة من عدم العصيان واعتبار لمغايرة المعنيين، وإن كان قالهما واحد، ولك أن تجعلَ مرجع: {لا يعصون الله ما أمرهم}؛ أنهم لا يعصون فيما يُكلفون به من أعمالهم الخاصة بهم، ومرجع: {ويفعلون ما يؤمرون} إلى ما كُلّفوا بعمله في العصاة في جهنم»[70].

القول الرابع: {لا يعصون الله ما أمرهم} فيما مضى، {ويفعلون ما يؤمرون} فيما يستقبل.

وذهب إلى هذا القول: الرازي، والبيضاوي[71].

والأَوْلى -والله أعلم-: الرأي الثاني، وهو المغايرة بين المنفي بـ(لا)، والمثبت بعدها، وجميع الأقوال المذكورة مما تحتمله الآية؛ إذ إن الآية في مدح الملائكة، فهم في تمام الانقياد لجميع أوامر الله ﷻ والتي مِن جملتها الأوامر الخاصة التي يُكلفون بعملها في العصاة في جهنم؛ إذ إن السياق في الملائكة الذين هم على النار مع تمام القدرة على أدائها في وقتها دون تثاقل.

قال ابن عثيمين المعنى: «{لا يعصون الله ما أمرهم}، بل يمتثلون كلَّ ما أمرهم الله به، {ويفعلون ما يؤمرون}، لا يعجزون عن ذلك، فوصفهم بوصفين: أنهم في تمام الانقياد لله ﷻ. {لا يعصون الله ما أمرهم}، وأنهم في تمام القدرة، {ويفعلون ما يؤمرون}، وعدم تنفيذ أمر الله ﷻ إما أن يكون للعجز، وإما أن يكون للمعصية... لكن الملائكة الذين على النار ليس عندهم عجز، بل عندهم قوة وقدرة، وليس عندهم استكبار عن الأمر، بل عندهم تمام التذلل والخضوع»[72]، والتأسيس أَوْلى من التأكيد.

- **المطلب الخامس: قوله تعالى**: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾ [البقرة: 185].

أثبت الله ﷻ لنفسه إرادتَه اليُسرَ على عباده في التشريعات، ونفى عنه إرادةَ ضدِّه، وهو العسر والمشقة[73].

وقد اختلف أهل العلم: هل المعنى المنفي بعد (لا) هو نفس المعنى المثبت قبلها، أم هو مغاير له؟ على رأيين:

الرأي الأول: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {ولا يريد بكم العسر} هو نفس المعنى المثبت قبلها، وهو قوله: {يريد بكم اليسر}.

وذهب إليه: القرطبي، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وابن عادل، وابن عاشور، وغيرهم[74].

=الخازن (4/ 316)، التحرير والتنوير، ابن عاشور (28/ 366).

(70) التحرير والتنوير، ابن عاشور (28/ 366).

(71) المحصول، الرازي (2/ 59)، أنوار التنزيل، البيضاوي (5/ 225).

(72) تفسير ابن عثيمين، جزء عم (ص265).

(73) والمراد بالإرادة هنا: الإرادة الشرعية، وليست الإرادة الكونية؛ لأن الله لو أراد بنا اليسر كونًا ما تعسرت الأمور على أحد أبدًا؛ فتعيَّن أن يكون المراد بالإرادة هنا: الشرعية؛ ولذا لا تجد في هذه الشريعة عسرًا. ينظر: تفسير ابن عثيمين: سورة الفاتحة والبقرة (2/ 335).

(74) الجامع، القرطبي (2/ 301)، البحر المحيط، أبو حيان (2/ 200)،=

قال القرطبي في قوله: {اليسر}: «الوجه: عموم اللفظ في جميع أمور الدين، كما قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]، ورُوِيَ عن النبي ﷺ: (دين الله يُسر)[75]، وقال ﷺ: (يَسِّرُوا، ولا تُعسِّرُوا)[76]. واليسر مِن السهولة... وقوله: {ولا يريد بكم العسر} هو: بمعنى قوله: {يريد الله بكم اليسر}: فكرَّر؛ تأكيدًا»[77].

وقال السمين الحلبي: «وفي قوله: {ولا يريد بكم العسر} تأكيد؛ لأن قبله: {يريد الله بكم اليسر}، وهو كافٍ عنه»[78].

وعلى هذا الرأي فسَّر الآية: الثعالبي، والشوكاني، والسعدي، وغيرهم[79].

الرأي الثاني: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {لا يريد بكم العسر} معنًى مغاير للمثبت قبلها، وهو قوله: {يريد بكم اليسر}، واختلفوا في المعنى على قولين:

القول الأول: اليُسر: الفطر في السفر والمرض، والعسر: الصوم فيه.

وهو قول ابن عباس[80]، ومجاهد، وقتادة، والضحاك[81]، ومقاتل[82].

وفسَّر الآية بهذا: الفرَّاء، والطبري، والسجستاني، والسمرقندي، والواحدي[83].

قال الفراء: «{يريد بكم اليسر} في الإفطار في السفر، {ولا يريد بكم العسر} الصوم فيه»[84].

وقال الطبري في تفسير الآية: «يريد الله بكم، أيها المؤمنون -بترخيصه لكم في حال مرضكم وسفركم في الإفطار، وقضاء عدة أيام أُخر من الأيام التي أفطرتموها بعد إقامتكم، وبعد برئكم من مرضكم- التخفيفَ عليكم، والتسهيلَ عليكم؛ لعلمه بمشقة ذلك عليكم في هذه الأحوال، ولا يريد بكم العسر، يقول: ولا يريد بكم الشدة والمشقة عليكم؛ فيكلفكم صوم الشهر في هذه الأحوال، مع علمه شدة ذلك عليكم، وثقل حمله عليكم لو حملكم

=الدر المصون، السمين الحلبي (2/ 285)، اللباب، ابن عادل (3/ 288)، التحرير والتنوير، ابن عاشور (2/ 175).

(75) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدين يسر، بلفظ: (إن الدين يُسر، ولن يُشاد الدينَ أحدٌ إلا غلبَه...)، حديث رقم: (39).

(76) البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب قول النبي ﷺ: (يسروا، ولا تعسروا)، حديث رقم: (5774)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: في الأمر بالتيسير وترك التنفير، حديث رقم: (1734).

(77) الجامع، القرطبي (2/ 301).

(78) الدر المصون، السمين الحلبي (2/ 285).

(79) الجواهر الحسان، الثعالبي (1/ 381)، فتح القدير، الشوكاني (1/ 210)، التحرير والتنوير، ابن عاشور (2/ 175)، تيسير الكريم الرحمن، السعدي (ص86).

(80) جامع البيان، الطبري (3/ 475).

(81) النكت والعيون، الماوردي (1/ 242)، زاد المسير، ابن الجوزي (1/ 144).

(82) تفسير مقاتل (1/ 161).

(83) معاني القرآن، الفراء (1/ 113)، جامع البيان، الطبري (3/ 475)، غريب القرآن، السجستاني (ص529)، تفسير القرآن، السمرقندي (1/ 123)، الوسيط، الواحدي (ص150).

(84) معاني القرآن، الفراء (1/ 113).

صومه»[85].

القول الثاني: يريد بكم اليسر بالرخص، ولا يريد بكم العسر؛ أي: في الدين.

قال مكي: «أي: يُرخص الله عليكم إرادة التيسير، ولا يريد بكم العسر في دينكم»[86].

وهذا الرأي -وهو حمل المعنى المنفي بعد (لا)، والمثبت قبلها على المغايرة- أَوْلى، والله أعلم.

وكل ما ذكر فيها مِن معانٍ مما تحتمله الآية، وأولاها: تفسير إرادة اليسر: بالترخيص في الفطر. والعسر: بالصوم فيه، ويُؤيده: سياق الآية، وقول السلف، وهو لا ينافي العموم؛ إذ إن التيسير مقصد مِن مقاصد الشريعة، ومراد مِن مرادات الله ﷻ في جميع أمور الدين، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ﴾ [الحج: 78]، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ؛ أنه كان يُرشد إلى التيسير، وينهَى عن التعسير[87].

- **المطلب السادس: قوله تعالى**: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡۚ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ﴾ [البقرة: 102].

أثبت الله ﷻ ضرَرَ تعلُّم السحر، ونفى عنه بـ(لا) ضدّها، وهو: وقوع النفع.

وقد اختلف المفسرون: هل المعنى المنفي بعد (لا) هو نفس المعنى المثبت قبلها، أم بينهما تغاير؟ على رأيين:

الرأي الأول: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {لا ينفعهم} هو نفس المعنى المثبت قبلها، وهو قوله: {يضرهم}.

وقد ذكر هذا القول السمين الحلبي؛ حيث قال: «الواو للحال، والجملة مِن المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال، وهذه الحال تكون مؤكدةً؛ لأن قوله: {ما يضرهم}، يفهم منه: عدم النفع»[88].

الرأي الثاني: على المغايرة: بين المعنى المنفي بعد (لا)، والمثبت قبلها، واختلفوا في المراد على أقوال منها:

القول الأول: يتعلَّمون ما يضرُّهم في دينهم، ولا ينفعهم في معادهم.

وذهب إلى هذا القول: الطبري، والزجاج، والواحدي، والنسفي[89].

قال الطبري: «يتعلَّمون منهما السحر الذي يضرُّهم في دينهم، ولا ينفعهم في معادهم»[90].

القول الثاني: يتعلَّمون ما يضرُّهم في الدنيا، ولا ينفعهم في الآخرة.

وذهب إليه: السمرقندي[91].

---

(85) جامع البيان، الطبري (3/ 475).

(86) الهداية، مكي (1/ 609).

(87) سبق ذكر شيء منها عند الرأي الأول.

(88) الدر المصون، السمين الحلبي (2/ 44).

(89) جامع البيان، الطبري (2/ 450)، معاني القرآن، الزجاج (1/ 186)، البسيط، الواحدي (3/ 209) مدارك التنزيل، النسفي (1/ 117).

(90) جامع البيان، الطبري (2/ 450).

(91) تفسير القرآن، السمرقندي (1/ 80).

القول الثالث: يتعلَّمون ما يضرُّهم في الآخرة، ولا ينفعهم في الدنيا.

وذهب إليه: الماوردي، والعز بن عبد السلام[92].

والرأي على المغايرة أَوْلى، وكل ما ذكر مِن المعاني مما تحتمله الآية؛ إذ لا نفع في السحر البتة.

قال ابن عثيمين: «أي: ما مضرته محضة لا نفع فيها»[93].

وأكَّد على هذا المعنى أبو السعود بقوله: {ولا ينفعهم}، صرَّح بذلك؛ إيذانًا بأنه ليس من الأمور المشوبة بالنفع والضرر، بل هو شرّ بَحت، وضَرر مَحض»[94].

وقال أبو حيان: «لَمَّا كان إثبات الضرر بشيء لا ينفي النفع؛ لأنه قد يوجد الشيء، فيحصل به الضرر، ويحصل به النفع، نفى النفع عنه بالكلية، وأتى بلفظ: (لا)؛ لأنها يُنفى بها الحال والمستقبل»[95].

وقال ابن عاشور: «المعنى: أن أمور السحر لا يأتي منها إلا الضر؛ أي: في الدنيا، فالساحر لا يستطيع سحر أحد؛ ليصير ذكيًّا بعد أن كان بليدًا، أو ليصير غنيًّا بعد الفقر، وهذا زيادة تنبيه على سخافة عقول المشتغلين به، وهو مقصد الآية، وبهذا التفسير يكون عطف قوله: {ولا ينفعهم} تأسيسًا، لا تأكيدًا... وقد أفادت الآية بجمعها بين إثبات الضر ونفي النفع الذي هو ضده: مفاد الحصر؛ كأنه قيل: ويتعلمون ما ليس إلا ضرًّا»[96].

(92) النكت والعيون، الماوردي (1/ 168)، تفسير العز بن عبد السلام (1/ 149).

(93) تفسير ابن عثيمين، سورة الفاتحة والبقرة (1/ 329).

(94) الإرشاد، أبو السعود (1/ 139).

(95) البحر المحيط، أبو حيان (1/ 534).

* * *

المبحث الثاني

الأمر والنهي

وفيه أربعة مطالب:

إن أسلوب الأمر والنهي يُشبه النفي والإثبات، وكما قيل: النهي أخو النفي[97]، ويقابله: أن الأمر إثبات، قال ابن السراج: «الإِيجابُ نظيرُ الأمرِ، والنفي نظيرُ النهي»[98]، وقال في موضع آخر: «فكما أنَّ الأمر يُراد به: الإِيجاب، فكذلك النهي يراد به: النفي»[99].

وقال الدكتور محمود توفيق: «مواقع تصوير الأمر في صورة الخبر كثيرة في القرآن الكريم، فكل تشريع في صورة إثبات هو في مآله إلى الأمر بهذا التشريع؛ لأنه ما يخبر به إلا إرادة طلبه وإيقاعه، والأحكام التشريعية قد تكون في صورة إثبات، وقد تكون في صورة نفي، ولا ثالث، فكان الخبر المراد به: الأمر كثيرًا كثرة التشريعات المثبتة»[100]،

(96) التحرير والتنوير، ابن عاشور (1/ 645).

(97) التحرير والتنوير، ابن عاشور (2/ 51)، وقد ورد هذا التعبير أيضًا في كلام الشيخ خالد الأزهري في شرحه على الآجرومية (ص329)، وكلام الشيخ محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرح قطر الندى لابن هشام (ص117)، وغيرهم.

(98) الأصول في النحو، ابن السراج (2/ 180).

(99) المرجع السابق (2/ 157).

(100) صورة الأمر والنهي في الذكر الحكيم، محمود توفيق (ص79)،=

وعليه؛ فإن هذا الأسلوب يُشبه سابقه من بعض الأوجه[101].

- **المطلب الأول: قوله تعالى:** ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾ [البقرة: 152].

أمر الله ﷻ عباده بالشكر بقوله: {واشكروا لي}، ونهى عن ضده، وهو قوله: {ولا تكفرون}.

وقد اختلف أهل العلم: هل المعنى المنفي بعد (لا) هو نفس المعنى المثبت قبلها، أم هو مغاير له؟ على رأيين:

الرأي الأول: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {ولا تكفرون} هو نفس المعنى المثبت قبلها، وهو قوله: {واشكروا لي}.

قال البقاعي: «{واشكروا لي} وحدي مِن غير شريك تشركون معي أَزِدكم، وأكَّد هذه الإشارة بقوله: {ولا تكفرون}»[102].

وقال السيد طنطاوي: «قوله: {وَلَا تَكْفُرُونِ} تأكيد لقوله: {وَاشْكُرُوا لِي}»[103].

واختاره القشيري[104].

الرأي الثاني: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {ولا تكفرون} معنًى مغاير للمثبت قبلها، وهو قوله: {واشكروا لي}، واختلفوا في المعنى على قولين:

القول الأول: شكر نعم الله بالطاعة، والامتثال، والاعتراف بالإحسان، والثناء عليه، والنهي عن كفر النعم، وجَحدها.

وذهب إلى هذا القول: الطبري، ومكي بن أبي طالب، والسمرقندي، وابن كثير، وابن عطية، والقرطبي، والنسفي، والشوكاني، والسعدي، وابن عثيمين[105].

قال السعدي: «{وَاشْكُرُوا لِي}؛ أي: على ما أنعمت عليكم بهذه النعم، ودفعت عنكم صنوف النقم، والشكر يكون بالقلب: إقرارًا بالنعم، واعترافًا، وباللسان: ذكرًا وثناءً، وبالجوارح: طاعةً لله، وانقيادًا لأمره، واجتنابًا لنهيه. ولمَّا كان الشكر ضدّه الكفر؛ نهى عن ضده، فقال: {وَلا تَكْفُرُونِ}، المراد بالكفر هاهنا: ما يقابل الشكر؛ فهو كفر النعم، وجحدها، وعدم القيام بها»[106].

=وينظر أساليب النفي في القرآن، أحمد ماهر البقري (ص64)، الكف بين النهي والنفي في القرآن الكريم رؤية دلالية معاصرة، إسماعيل عباس (ص9)

(101) منها ما قاله أبو حيان الأندلسي: «الجامع بين الأمر والخبر أنَّ الخبر هو إخبار بالثبوت، والأمر طلب للثبوت. والجامع بين النفي والنهي: أنَّ النفي هو سلب الثبوت، والنهي هو استدعاء لسلب الثبوت»، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (10/ 195)

(102) نظم الدرر، البقاعي (2/ 244).

(103) الوسيط، طنطاوي (1/ 310).

(104) لطائف الإشارات، القشيري (1/ 138).

(105) جامع البيان، الطبري (2/ 696)، الهداية، مكي (1/ 514)، تفسير القرآن، السمرقندي (1/ 104)، المحرر، ابن عطية (1/ 226)، الجامع، القرطبي (2/ 172)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (1/ 335)، مدارك التنزيل، النسفي (1/ 143)، تيسير الكريم الرحمن، السعدي (ص74)، فتح القدير، الشوكاني (1/ 182)، تفسير ابن عثيمين، سورة الفاتحة والبقرة (2/ 167).

(106) تيسير الكريم الرحمن، السعدي (ص74).

وقال الشوكاني: «الشكر: معرفة الإحسان، والتحدث به، ويقابله: الكفر بها؛ أي: ستر وجحد النعم»[107].

القول الثاني: الشكر الإيمان، ويقابله الكفر.

ذكره الماتريدي، فقال: «{واشكروا لي}؛ أي: وَجِّهُوا العبادةَ إليَّ، (وَلَا تَكْفُرُونِ): ولا تَعبُدوا غيري»[108]، وضعَّفه ابن عطية، والقرطبي، والشوكاني[109].

قال ابن عطية: «ولو كان نهيًا عن الكفر ضد الإيمان؛ لكان: ولا تكفروا، بغير النون»[110].

والقول الأول -والله أعلم- أَوْلى، ويُؤيده سياق الآيات، وتوجيه الخطاب للمؤمنين[111]، «ولأن الأمر بالشكر، وترك الكفر إنما أتى عَقب الأمر بالذكر، والكفر هنا هو: كفر النعمة»[112].

ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: 7].

كما أن الأَوْلى -والله أعلم- الرأي الثاني وهو أن المعنى على المغايرة بين المنهي عنه بعد (لا)، والمأمور به قبلها، ويؤيده: كون التأسيس أَوْلى مِن التأكيد.

(107) فتح القدير، الشوكاني (1/ 182).

(108) تأويلات أهل السنة، الماتريدي (1/ 595).

(109) المحرر، ابن عطية (1/ 227)، الجامع، القرطبي (2/ 172)، فتح القدير، الشوكاني (1/ 182).

(110) المحرر، ابن عطية (1/ 227).

(111) جامع البيان، الطبري (2/ 695)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (1/ 464).

(112) تفسير ابن عرفة (1/ 187).

قال الراغب الأصفهاني: «وإن قيل: ولِمَ قال بعده: {وَلَا تَكْفُرُونِ}، ولم يقتصر على أحد اللفظين؟ قيل: لَمَّا كان الإنسان قد يكون شاكرًا في شيء ما، وكافرًا في غيره؛ فيصح أن يُوصف بهما على حسب النظر إلى فِعْلَيه، فلو اقتصر على قوله: {وَاشْكُرُوا لِي} لكان يجوز أن يتوهم أن مَن شكره مرَّةً، أو على نعمةٍ ما فقد امتثل، ولو اقتصر على قوله: {وَلَا تَكْفُرُونِ} لكان يجوز أن يتوهم أن ذلك نهي عن تعاطٍ قبيحٍ دونَ حَثٍّ على الفعل الجميلة، فجمع بينهما؛ لإزالة هده الشبهة»[113].

وقال الألوسي: «{وَلا تَكْفُرُونِ}: بجحد نعمتي، وعصيان أمري، وأردف الأمر بهذا النهي؛ ليفيد عموم الأزمان»[114].

و«قيل لابن عرفة: قوله تعالى: {واشكروا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ} دليل على أن الأمر بالشيء ليس نهيًا عن ضده؛ إذ لو كان نهيًا عن الضد لَمَا كان لقوله: {وَلَا تَكْفُرُونِ} فائدة؟

فقال: الأمر بالشكر مطلق، فيَصدُق بشكرِه يومًا واحدًا، ثم يكفُر دائمًا، فلمَّا قال: {وَلَا تَكْفُرُونِ} أفاد: النهي عن الكفر دائمًا»[115].

- **المطلب الثاني: قوله تعالى**: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: 187].

أثبت الله ﷻ الميثاق الذي أخذه على أهل الكتاب

(113) تفسير الراغب الأصفهاني (1/ 345).

(114) روح المعاني، الألوسي (1/ 417).

(115) تفسير ابن عرفة (1/ 187).

في قوله: {لتبيننه للناس}، وهو الأمر والإيجاب بالبيان، ونفى بـ(لا) ضده، وهو النهي عن الكتمان.

وقد اختلف أهل العلم: هل المعنى المنفي بعد (لا) هو نفس المعنى المثبت قبلها، أم هو مغاير له؟ على رأيين:

الرأي الأول: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {ولا تكتمونه} هو نفس المعنى المثبت قبلها، وهو قوله: {لتبيننه}.

على أن الواو للعطف، وكرَّر للتّأكيد.

وذهب إلى هذا الرأي جملة مِن المفسرين، منهم: الزمخشري، وأبو حيان، والعكبري، وابن عادل، والنيسابوري، وأبو السعود، وابن عاشور، والقاسمي، وغيرهم[116].

قال الزمخشري: «أكَّد عليهم إيجاب بيان الكتاب، واجتناب كتمانه؛ كما يُؤكد على الرجل إذا عزم عليه، وقيل له: آلله لتفعلنّ»[117].

وقال العكبري: «{تَكْتُمُونَهُ}: توكيد»[118]. وعلَّق عليه ابن عادل، فقال: «وقوله: توكيد؛ يعني: أن نفي الكتمان فُهِمَ مِن قوله: {لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ}، فجاء قوله: {وَلَا تَكْتُمُونَهُ} توكيدًا في المعنى»[119]، واستحسن أبو حيان هذا الوجه[120].

وقال النيسابوري: «والأمر بالبيان يتضمَّن النهي عن الكتمان، لكنه صرَّح به للتأكيد»[121].

وقال القاسمي: «قوله تعالى: {وَلا تَكْتُمُونَهُ}: مِن النهي عن الكتمان، بعد الأمرِ بالبيان، مبالغة في إيجاب المأمور به»[122].

الرأي الثاني: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {لا تكتمونه} معنًى مغاير للمثبت قبلها، وهو قوله: {لتبيننه}.

وهذا القول على أن (الواو) حالية، وليست عاطفة؛ أي: غير كاتمين له، وليس داخلًا في المقسم عليه[123].

وذهب إلى التغاير في المعنى: الواحدي، والرازي، والقرطبي، والمراغي[124].

قال الواحدي: «إنما قال: {وَلَا تَكْتُمُونَهُ}، ولم يقل: ولا تكتُمُنَّهُ؛ كما قال: {لَتُبَيِّنُنَّهُ}؛ لأنه في معنى الحال، لا في معنى الاستقبال المعطوفِ على ما قبله؛ كأن المعنى: لَتُبَيِّنُنَّه

(116) الكشاف، الزمخشري (1/ 450)، البحر المحيط، أبو حيان (3/ 465)، اللباب، ابن عادل (6/ 103)، غرائب القرآن، النيسابوري (2/ 324)، الإرشاد، أبو السعود (2/ 124)، التحرير والتنوير، ابن عاشور (4/ 191)، محاسن التأويل، القاسمي (2/ 476).

(117) الكشاف، الزمخشري (1/ 450).

(118) التبيان، العكبري (1/ 318).

(119) اللباب، ابن عادل (6/ 103).

(120) البحر المحيط، أبو حيان (3/ 465).

(121) غرائب القرآن، النيسابوري (2/ 324).

(122) محاسن التأويل، القاسمي (2/ 476).

(123) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط (3/ 465)، الدر المصون، السمين الحلبي (3/ 523)، الإرشاد، أبو السعود (2/ 124).

(124) البسيط، الواحدي (6/ 241)، مفاتيح الغيب، الرازي (9/ 456)، الجامع، القرطبي (4/ 305)، تفسير المراغي (4/ 155).

للناس غيرَ كاتِمِينَ»[125].

ومثله عند الرازي[126].

واختلفوا في المعنى على أقوال، منها:

القول الأول: المراد مِن البيان: ذكر الآيات الدالة على نبوة محمد ﷺ، والكتمان نهي عن تحريفها، وتأويلها.

قال الرازي: «فإن قيل: البيان يُضاد الكتمان، فلمَّا أمر بالبيان كان الأمر به نهيًا عن الكتمان، فما الفائدة في ذكر النهي عن الكتمان؟

قلنا: المراد مِن البيان: ذكر تلك الآيات الدالة على نبوة محمد ﷺ من التوراة والإنجيل، والمراد من النهي عن الكتمان: أن لا يلقوا فيها التأويلات الفاسدة، والشُّبهات المعطلة»[127].

القول الثاني: لتبيننه في الحال، وتداومون على ذلك البيان، ولا تكتمونه في المستقبل.

القول الثالث: أن البيان للكتاب، والنهي عن الكتمان: لنعت النبي ﷺ.

ذكرهما زين الدين الرازي على أسلوب الفنقلة، فإن قيل: ما فائدة قوله تعالى: (وَلَا تَكْتُمُونَهُ) بعد (لَتُبَيِّنُنَّهُ)، والأول مُغنٍ عن الثاني؟

«قلنا: معناه: ليبيننه في الحال، ويداومون على ذلك البيان، فلا يكتمونه في المستقبل.

الثاني: أن الضمير الأول للكتاب، والثاني: لنعت النبي ﷺ، وذكره؛ فإنه قد سبق ذكر النبي -عليه الصلاة والسلام- قُبَيل هذا»[128].

القول الرابع: البيان؛ أي: بالقول والنهي عن الكتمان؛ أي: بالفعل، وهو قول الحسن[129].

وكل ما ذكر مِن المعاني في البيان والنهي عن الكتمان مما تحتمله الآية؛ ليحقق الكمال في بيان الكتاب الذي بين أيديهم، وما تضمَّنه مِن نعت محمد ﷺ، ويداومون على ذلك في الحال، والمستقبل بالقول والفعل.

والأَوْلى -والله أعلم- الحمل على المغايرة بين المعنى المنفي بعد (لا)، والمثبت قبلها، ويُؤكده: أن التأسيس لمعنًى جديدٍ أَوْلى مِن التأكيد؛ لأن البيان لا يستلزم أن يكون بيانًا لا كتمان فيه، فجاء النهي عن الكتمان؛ ليحقق البيان الكامل الذي لا خفاء معه.

قال ابن عثيمين عند تفسير الآية: «هنا قال: {لَتُبَيِّنُنَّهُ}، فكيف يصح قول: {وَلَا تَكْتُمُونَهُ} مع أنه قال: {لَتُبَيِّنُنَّهُ}؟ الجواب: لأن البيان ضد الكتمان، ولكن نقول: المعنى: لتبيننه بيانًا لا كتمان فيه.

والكتمان نوعان: إما إخفاء لبعض الآيات، وإما تحريف للآيات إلى معانٍ أخرى، فإن هذا يعدُّ كتمًا؛ لأن

(125) البسيط، الواحدي (6/ 241).

(126) مفاتيح الغيب، الرازي (9/ 456).

(127) ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي (9/ 456)، الإرشاد، أبو السعود (2/ 124).

(128) ينظر: أنموذج جليل، زين الدين الرازي (ص56).

(129) التيسير، أبو حفص النسفي (2/ 24)، وقول الحسن: أخرجه الطبري في تفسيره (6/ 297).

الذي يحرّف الآيات إلى معانٍ أخرى لم يُبين الآيات على ما هي عليه، بل كتم المعنى الحقيقي المراد إلى معنىً آخر»[130]، وفي موضع آخر قال: «إنه في الأمور الهامة ينبغي أن يُقرن النفي بالإثبات؛ ليتحقق الكمال؛ لقوله: {لَتُبَيِّنُنَّهُ}، {وَلَا تَكْتُمُونَهُ}، ووجه ذلك: ما أشرنا إليه قَبْلُ: أن البيان عدم الكتمان، لكن لَمَّا قال: {وَلَا تَكْتُمُونَهُ} أكَّدَ البيانَ؛ بأن يكون بيانًا كاملًا، ليس فيه كتمان»[131].

- **المطلب الثالث: قوله تعالى:** ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يُونُس: 105].

جاءت الآية في سياق خطاب النبي ﷺ، وأمره بجملةٍ من الأوامر، ونهيه عن جملةٍ من المنهيات، والتي مِن ضمنها: الأمر بالاستقامة على الدين الحنيف، والنهي عن ضده، وهو الشرك.

وقد اختلف أهل العلم: هل المعنى المنفي بعد (لا) هو نفس المعنى المثبت قبلها، أم هو مغاير له؟ على رأيين:

الرأي الأول: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {ولا تكونن من المشركين} هو نفس المعنى المثبت قبلها، وهو قوله: {أقم وجهك للدين حنيفًا}.

قال ابن عاشور: «{ولا تكونن من المشركين} نهي مؤكد لمعنى الأمر الذي قبله؛ تصريحًا بمعنى: حنيفًا»[132].

وقال الشوكاني في قوله: {حنيفًا}: «أكَّد الأمر المتقدم للنهي عن ضده، فقال: {ولا تكونن من المشركين}»[133].

واختار هذا الرأي: أبو حفص النسفي، والألوسي[134].

الرأي الثاني: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {ولا تكونن من المشركين} معنًى مغاير للمثبت قبلها، وهو قوله: {أقم وجهك للدين حنيفًا}، واختلفوا في المعنى على قولين:

القول الأول: الاستقامة على الدين الحق، والإعراض عن الدين الباطل، {ولا تكونن من المشركين}: النهي عن عبادة غيره مِن الأوثان وغيرها.

وذهب إليه: الطبري، والقرطبي، والقاسمي، والمراغي[135].

قال الطبري: «يعني: أقم نفسك على دين الإسلام حنيفًا مستقيمًا عليه، غير معوج عنه إلى يهودية، ولا نصرانية، ولا عبادة وثن، {ولا تكونن من المشركين}: ولا تكونن ممن يشرك في عبادة ربه الآلهة».

ويؤيده: ما ذكره الله عن إبراهيم الخليل في مواضع عدة من كتابه، منها: قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: 135].

(130) تفسير ابن عثيمين، سورة آل عمران (2/ 528).

(131) المرجع السابق (2/ 528).

(132) التحرير والتنوير، ابن عاشور (11/ 304).

(133) فتح القدير، الشوكاني (2/ 542).

(134) التيسير، أبو حفص النسفي (8/ 143)، روح المعاني، الألوسي (6/ 186).

(135) جامع البيان، الطبري (12/ 304)، الجامع، القرطبي (8/ 388)، محاسن التأويل، القاسمي (6/ 68)، تفسير المراغي (11/ 162).

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: 67].

قال الشنقيطي: «الحنيف: المائل عن كلِّ دينٍ باطلٍ، لا يُرضي الله إلى الدين المستقيم الذي يُرضي الله، فهذا معنى كون إبراهيم {حنيفًا}؛ أي: مائلًا صادًّا عن جميع الأديان الباطلة إلى الدين المستقيم الذي يُرضي الله -جل وعلا-، {وما كان من المشركين}: نفي هذا الكون الماضي؛ بأن الله نفَى عن إبراهيم الشرك في الكون الماضي، معناه: أنه لم يقع منه كون الشرك فيما مضى أبدًا، وهذا حق لا شكَّ فيه»[136].

القول الثاني: الميل إلى الدين الحق ميلًا كُليًّا، {ولا تكونن من المشركين}: النهي عن الشرك الخفي.

وذهب إلى هذا القول: السمرقندي، والرازي، وابن التمجيد[137].

قال الرازي: «حنيفًا؛ أي: مائلًا إليه ميلًا كُليًّا مُعرِضًا عمَّا سواه إعراضًا كُليًّا، وحاصل هذا الكلام هو: الإخلاص التام، وترك الالتفات إلى غيره...

قوله: {ولا تكونن من المشركين}: لا يمكن أن يكون هذا نهيًا عن عبادة الأوثان؛ لأن ذلك صار مذكورًا بقوله تعالى في هذه الآية: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يُونُس: 104]، فوجب حمل هذا الكلام على فائدة زائدة، وهو: أن مَن عرف مولاه، فلو الْتَفَت بعد ذلك إلى غيره كان ذلك شركًا، وهذا هو الذي تُسميه أصحاب القلوب بالشرك الخفيّ»[138].

وهذا القول يُؤيده اقتران لفظ الإخلاص بلفظ: (حنفاء) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة:5]. قال الخازن: «الإخلاص عبارة عن النية الخالصة، وتجريدها عن شوائب الرياء، حنفاء؛ أي: مائلين عن الأديان كُلها إلى دين الإسلام»[139].

وقوله تعالى: ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ﴾ [الحج: 31]، قال ابن التمجيد في تفسيرها: «أي: مائلين عن الباطل إلى الدين الحق، مخلصين عبادتكم لوجه الله؛ أي: جاعلين عبادتكم، أو ميلكم ذلك خالصًا لوجه الله غير مرائين فيها»[140].

وكل ما ذُكر فيها من معانٍ مما تحتمله الآية، والرأي على المغايرة بين المعنى المنفي بعد (لا)، والمثبت قبلها هو الأَوْلى، ويُؤكده: كون التأسيس أَوْلى من التأكيد.

- **المطلب الرابع: قوله تعالى**: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المُدَّثِّر: 31].

بعدما أخبر الله ﷻ أنه جعل عدة الملائكة؛ ليفتن

(136) العذب النمير، الشنقيطي (2/ 620).

(137) تفسير القرآن، السمرقندي (2/ 135)، مفاتيح الغيب، الرازي (17/ 309)، حاشية ابن التمجيد (13/ 57).

(138) مفاتيح الغيب، الرازي (17/ 309).

(139) لباب التأويل، الخازن (4/ 455).

(140) حاشية ابن التمجيد (13/ 57).

الذين كفروا أثبت للذين أوتوا الكتاب صفةَ اليقين الجازم بصدقِ ما جاء به محمد؛ لموافقة العدد ما ورد في كتبهم، ونفى عنهم بـ(لا) ضدَّها، وهي صفة الارتياب.

وقد اختلف أهل العلم: هل المعنى المنفي بعد (لا) هو نفس المعنى المثبت قبلها، أم هو مغاير له؟ على رأيين:

الرأي الأول: أن المعنى المنفي بعد (لا)، وهو قوله: {ولا يرتاب} هو نفس المعنى المثبت قبلها، وهو قوله: {ليستيقن}.

وذهب إلى هذا الرأي أكثر المفسرين، منهم: الكرماني، والزمخشري، وزين الدين الرازي، والبيضاوي، والنسفي، وأبو حيان، والألوسي، والشوكاني[141].

قال الكرماني في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾: «هذا توكيد الاستيقان»[142].

وقال زين الدين الرازي: «فإن قيل: كيف قال تعالى: {وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ} وما سبق من وصفهم بالاستيقان، وازدياد الإيمان؛ دل على انتفاء الارتياب، والجمل كلها متعلقة بعدد خزنة النار... قلنا: فائدته: التأكيد»[143].

(141) لباب التفاسير، الكرماني، (9/ 564) الكشاف، الزمخشري (4/ 652)، أنموذج جليل، زين الدين الرازي (ص544)، أنوار التنزيل، البيضاوي (5/ 262)، مدارك التنزيل، النسفي (3/ 566)، البحر المحيط، أبو حيان (10/ 334)، الإرشاد، أبو السعود (9/ 60)، فتح القدير، الشوكاني (5/ 396).

(142) لباب التفاسير، الكرماني (9/ 564).

(143) أنموذج جليل، زين الدين الرازي (ص544).

وقال الشوكاني: «جملة: {ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون} مقررة لِمَا تقدَّم مِن الاستيقان، وازدياد الإيمان»[144].

الرأي الثاني: أن المعنى المنفي بعد (لا) وهو قوله: {لا يرتاب}، معنى مغاير للمثبت قبلها وهو قوله: {ليستيقن}، واختلفوا في المعنى على قولين:

القول الأول: أن المعنى {ليستيقن}؛ أي: في الحال. {لا يرتاب}؛ أي في المستقبل بعد يقينهم الحاصل في الحال.

قال ابن جزي: «فإن قيل: كيف نفى عنهم الشك بعد أن وصفهم باليقين والمعنى واحد، وهو تكرار؟

فالجواب: أنه لَمَّا وصفهم باليقين نفَى عنهم أن يشكُّوا فيما يستقبل بعد يقينهم الحاصل الآن، فكأنه وصفهم باليقين في الحال والاستقبال»[145]، ومثله قول السيوطي[146].

القول الثاني: أن قوله: {ليستيقن} إثبات اليقين الجازم لهم، {ولا يرتاب}: لنفي حصول الارتياب والشك البتة؛ كون الإيقان عن دليل.

قال الرازي: «لَمَّا أثبت الاستيقان لأهل الكتاب، وأثبت زيادة الإيمان للمؤمنين، فما الفائدة في قوله بعد ذلك: {ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون}؟ الجواب: أن المطلوب إذا كان غامضًا، دقيقَ الحجة، كثير الشبهة، فإذا

(144) فتح القدير، الشوكاني (5/ 396).

(145) التسهيل، ابن جزي (2/ 429).

(146) التسهيل، ابن جزي (2/ 429)، معترك الأقران، السيوطي (2/ 283).

اجتهد الإنسان فيه، وحصَلَ له اليقين، فربما غَفل عن مقدمة من مقدمات ذلك الدليل الدقيق؛ فيعود الشك والشبهة، فإثبات اليقين في بعض الأحوال لا ينافي طريان الارتياب بعد ذلك، فالمقصود مِن إعادة هذا الكلام هو: أنه حصل لهم يقين جازم؛ بحيث لا يحصل عقيبه البتة شك ولا ريب»[147]، ومثله عند ابن عادل، والخطيب الشربيني[148].

وقال ابن عاشور: «وقوله: {ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون} عطف على: {ليستيقن الذين أوتوا الكتاب}؛ أي: لينتفيَ عنهم الريب، فلا تَعْتوِرُهم شُبهة مِن بعدِ علمه؛ لأنه إيقان عن دليل»[149].

وهذا الرأي وهو الحمل على المغايرة بين المثبت قبل: (لا) وما بعدها أَوْلى؛ كونه يُؤسس معنًى جديدًا، وهو حصول اليقين الجازم، ونفي الريب عنهم، فلا يَعْتوِرُهم شك البتة؛ لا في الحال أو المستقبل.

***

المبحث الثالث

مقاصد وغايات أسلوب إثبات المعنى ونفي ضده بـ(لا) في القرآن الكريم.

إن المتأمل في شواهد أسلوب إثبات المعنى ونفي ضده بـ(لا) في القرآن الكريم يلمس غايات رفيعة ومقاصد بديعة رامها النظم القرآني من هذا الأسلوب العالي، كشفت عن روعة الإعجاز البياني في القرآن وسمو مقاصده، وقد تنبَّه كثير من المفسرين إلى هذا اللون البديع مِن البيان، وأشاروا إلى المقاصد مِن هذا الأسلوب، ومنها:

- **التأكيد**: قال ابن عاشور عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [الشُّعراء: 152]: «عطف {ولا يصلحون} على جملة: {يفسدون في الأرض} تأكيد لوقوع الشيء بنفي ضده، فكأنه قيل: الذين إنما هم مفسدون في الأرض، فعدل عن صيغة القصر؛ لِئلَّا يحتمل أنه قصر مبالغة؛ لأن نَفي الإصلاح عنهم يُؤكد إثبات الإفساد لهم، فيتقرَّر ذلك في الذهن، ويتأكَّد معنى إفسادهم بنفي ضده»[150].

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَـٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: 6].

قال ابن عطية: «وصفهم تعالى بالطواعية لربهم، وكرَّر المعنى؛ تأكيدًا بقوله تعالى: {ويفعلون ما يؤمرون}»[151].

وقال السيوطي: «فإن قلت: قوله: {لا يَعْصونَ الله ما أمرهم}، يُغْني عن قوله: {ويَفْعَلون ما يؤْمَرون}؟ والجواب: أنه أكَّدَه بذلك»[152].

(147) مفاتيح الغيب، الرازي (30/ 711).

(148) اللباب، ابن عادل (19/ 524)، السراج المنير، الخطيب الشربيني (4/ 434).

(149) التحرير والتنوير، ابن عاشور (29/ 316).

(150) التحرير والتنوير، ابن عاشور (19/ 176).

(151) المحرر، ابن عطية (5/ 333).

(152) معترك الأقران، السيوطي (3/ 434).

وقال الطيبي: «هو مِن باب التأكيد»[153].

- **المبالغة**: قال القاسمي عند قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: 187]: «قوله تعالى: {وَلا تَكْتُمُونَهُ} مِن النهي عن الكتمان، بعد الأمر بالبيان، مبالغة في إيجاب المأمور به»[154].

- **الحصر**: قال ابن عاشور عند قوله تعالى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [البقرة: 102]: «قد أفادت الآية بجمعها بين إثبات الضر، ونفي النفع الذي هو ضده: مفاد الحصر؛ كأنه قيل: ويتعلمون ما ليس إلا ضرًّا»[155].

- **العموم**: قال الألوسي عند قوله تعالى: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: 152]؛ أي: «بجحد نعمتي، وعصيان أمري، وأردف الأمر بهذا النهي؛ ليفيد عموم الأزمان»[156].

- **البلوغ بالمعنى أعلى مراتب الكمال**: مثال ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: 187].

قال ابن عثيمين: «إنه في الأمور الهامة؛ ينبغي أن يُقرن النفي بالإثبات ليتحقق الكمال؛ لقوله: {لَتُبَيِّنُنَّهُ}، {وَلَا تَكْتُمُونَهُ}»[157]، وأيضًا حينما قرنَ المثبت بالمنفي عند قوله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: 6]؛ لتحقيق كمال الطاعة.

- **التعريض**: قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المدثر: 31]: «فإن قلت: لِمَ قال: {ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون}، والاستيقان وازدياد الإيمان دالٌّ على انتفاء الارتياب؟ قلت: لأنه إذا جمع لهم إثبات اليقين ونفي الشك، كان آكد وأبلغ لوصفهم بسكون النفس وثلج الصدر، ولأن فيه تعريضًا بحال مَن عداهم»[158].

- **الثبوت والدوام**: مثاله عند قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المدثر: 31].

قال ابن جزي: «فإن قيل: كيف نفى عنهم الشك بعد أن وصفهم باليقين والمعنى واحد، وهو تكرار؟

فالجواب: أنه لَمَّا وصفهم باليقين نفَى عنهم أن يشكُّوا فيما يستقبل بعد يقينهم الحاصل الآن، فكأنه وصفهم باليقين في الحال والاستقبال»[159].

وقال الرازي: «لَمَّا أثبت الاستيقان لأهل الكتاب، وأثبت زيادة الإيمان للمؤمنين، فما الفائدة في قوله بعد ذلك: {ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون}؟ الجواب: أن المطلوب إذا كان غامضًا، دقيقَ الحجة، كثير

(153) فتوح الغيب، الطيبي (3/ 568).
(154) محاسن التأويل، القاسمي (2/ 476).
(155) التحرير والتنوير، ابن عاشور (1/ 645).
(156) روح المعاني، الألوسي (1/ 417).
(157) تفسير ابن عثيمين، سورة آل عمران (2/ 528).
(158) الكشاف، الزمخشري (4/ 652).
(159) التسهيل، ابن جزي (2/ 429).

الشبهة، فإذا اجتهد الإنسان فيه، وحصَلَ له اليقين، فربما غَفل عن مقدمة من مقدمات ذلك الدليل الدقيق؛ فيعود الشك والشبهة، فإثبات اليقين في بعض الأحوال لا ينافي طريان الارتياب بعد ذلك، فالمقصود مِن إعادة هذا الكلام هو: أنه حصل لهم يقين جازم؛ بحيث لا يحصل عقيبه البتة شك ولا ريب»[160].

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: 187].

قال زين الدين الرازي: «فإن قيل: ما فائدة قوله تعالى: {وَلَا تَكْتُمُونَهُ} بعد {لَتُبَيِّنُنَّهُ}، والأول مُغنٍ عن الثاني؟

«قلنا: معناه: ليبيننه في الحال، ويداومون على ذلك البيان، فلا يكتمونه في المستقبل»[161].

– رفع تَوهم معنى غير مراد: قال البقاعي عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [الشعراء: 152]: «ولَمَّا كان ربما ادَّعى في بعض الفساد أن فيه صلاحًا، نفى ذلك بقوله: {ولا يصلحون}؛ أي: لأنهم أسَّسوا أمرهم على الشر؛ فصاروا بحيث لا يصلح لهم عمل وإن تراءَى غير ذلك»[162].

وقد أكَّد هذا المعنى السعدي في كتابه: «القواعد الحسان»، فقال «ربما وقع في الذهن أنهم يفسدون، وقد يصلحون، فأزال هذا الوهم بقوله: {وَلا يُصْلِحُونَ}؛ أي: لا خير فيهم أصلًا مع شرهم العظيم»[163].

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: 152].

قال الراغب الأصفهاني مُعلِّلًا الجمع بين الإثبات والنفي: «وإن قيل: ولِـمَ قال بعده: {وَلَا تَكْفُرُونِ}، ولم يقتصر على أحد اللفظين؟ قيل: لَمَّا كان الإنسان قد يكون شاكرًا في شيء ما، وكافرًا في غيره؛ فيصح أن يُوصف بهما على حسب النظر إلى فِعْلَيه، فلو اقتصر على قوله: {وَاشْكُرُوا لِي} لكان يجوز أن يتوهم أن مَن شكره مرَّةً، أو على نعمةٍ ما فقد امتثل، ولو اقتصر على قوله: {وَلَا تَكْفُرُونِ} لكان يجوز أن يتوهم أن ذلك نهي عن تعاطٍ قبيحٍ دونَ حَثٍّ على الفعل الجميلة، فجمع بينهما؛ لإزالة هذه الشبهة»[164].

***

الخاتمة

بعد توفيق الله لإتمام هذا البحث، نوجز أهم النتائج، وهي كالآتي:

– مِن الأساليب العالية التي وردت في القرآن على معهود العرب في الاستعمال: إثبات المعنى، ونفي ضده، وهو: أن تكون في الآية لفظتان؛ الأولى: مثبتة، والثانية:

(160) مفاتيح الغيب، الرازي (30/ 711).

(161) ينظر: أنموذج جليل، زين الدين الرازي (ص56).

(162) نظم الدرر، البقاعي (14/ 76).

(163) القواعد الحسان، السعدي (ص82).

(164) تفسير الراغب الأصفهاني (1/ 345).

منفية، أو العكس، وتكون اللفظة الثانية معلومةً مِن اللفظة الأولى.

- تنوُّع آراء المفسرين في حمل المعنى المنفي بعد (لا) على المعنى المثبت قبلها، أو التغاير بدأت بواكيرُه منذ عهد السلف -رضوان الله عليهم-.

- مِن خلال الأمثلة التطبيقية بين: إثبات المعنى ونفي ضده في القرآن الكريم؛ فإن الباحث يميل إلى التغاير بين المعنى المثبت قبل (لا)، والمنفي بعدها في جميع المواضع التي هي محل الدراسة.

- تنوَّعت مقاصد أسلوب إثبات المعنى ونفي ضده بـ(لا) في القرآن الكريم، بين: التأكيد، والحصر، والمبالغة، والتعميم، والتعريض، ورفع الوهم عن معنى غير مراد، البلوغ بالمعنى أعلى مراتب الكمال، إفادة الثبوت والدوام.

التوصيات:

- إكمال دراسة إثبات المعنى ونفي ضده ببقية أدوات النفي.

- دراسة أدوات النفي المستعملة في إثبات المعنى ونفي ضده في القرآن الكريم، دراسة تحليلية بلاغية.

- العناية بالدراسات التطبيقية على الأساليب البلاغية في القرآن الكريم، والتي تُضفي كثيرًا مِن القوة على الدراسات النظرية، وتثريها بأمثلة كثيرة.

***

قائمة المصادر والمراجع

إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. أبو السعود العمادي، محمد بن مصطفى. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

الأصول في النحو. ابن السراج، محمد بن السري. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، د.ط، لبنان: مؤسسة الرسالة، د.ت.

إعراب القرآن. النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل. عناية: عبدالمنعم خليل إبراهيم. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ.

أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل. الرازي، زين الدين محمد عبد القادر الحنفي. تحقيق: د. عبد الرحمن المطرودي. ط1، الرياض: دار عالم الكتب السعودية، 1413هـ.

أنوار التنزيل وأسرار التأويل. البيضاوي، عبد الله بن عمر. تحقيق: محمد صبحي، ومحمد الأطرش، ط1، بيروت: دار الرشيد، 1418هـ.

البحر المحيط. أبو حيان، محمد بن يوسف. عناية: صدقي العطار وآخرين، د.ط، بيروت: دار الفكر، 1420هـ.

البسيط. الواحدي، علي بن أحمد. تحقيق: مجموعة باحثين بجامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، د.م: د.ن، 1430هـ.

تاج العروس من جواهر القاموس. الزبيدي، محمّد مرتضى. د.ط، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، 1422هـ.

تأويلات أهل السنة. الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمود. تحقيق: مجدي باسلو، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1426هـ.

التبيان في إعراب القرآن. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. تحقيق: علي محمد البجاوي، د.ط، د.م: شركة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

التحرير والتنوير. ابن عاشور، محمد الطاهر. د.ط، تونس: الدار التونسية، 1984م.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي. تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دمشق: دار القلم، الرياض: دار كنوز إشبيليا، 1418هـ.

التسهيل لعلوم التنزيل. ابن جزي، محمد بن أحمد. تحقيق: د. عبد الله الخالدي، ط1، بيروت: دار الأرقم، 1416هـ.

التعريفات الفقهية. البركتي، محمد عميم الإحسان. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ.

تفسير الجلالين. المحلي، جلال الدين السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. ط1، القاهرة: دار الحديث، د.ت.

تفسير الراغب الأصفهاني. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. تحقيق: محمد بسيوني، ط1، مصر: كلية الآداب - جامعة طنطا، 1420هـ.

تفسير القرآن. السمرقندي، نصر بن محمد. تحقيق: علي معوض، وعادل أحمد، ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1413هـ.

تفسير القرآن. السمعاني، منصور بن محمد. تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، ط1، الرياض: دار الوطن، 1418هـ.

تفسير القرآن العظيم. السخاوي، علي بن محمد بن عبد الصمد. عناية: موسى مسعود، وأشرف القصاص، ط1، د.م: دار النشر للجامعات، 1430هـ.

تفسير القرآن العظيم. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. عناية: محمد حسين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ.

تفسير القرآن الكريم. العثيمين، محمد بن صالح. ط3، السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 1435هـ.

تفسير المراغي. المراغي، أحمد بن مصطفى. د.ط، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1365هـ.

تفسير مقاتل. الأزدي، مقاتل بن سليمان. تحقيق: عبد الله محمود شحاتة، ط1، بيروت: دار إحياء التراث، 1423هـ.

التفسير الوسيط للقرآن الكريم. طنطاوي، محمد سيد. ط1، القاهرة: دار نهضة مصر، 1998م.

تهذيب اللغة. الأزهري، محمد بن أحمد. تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م.

التيسير في التفسير. النسفي، نجم الدين عمر بن محمد. تحقيق: ماهر أديب حبوش، وآخرون، ط1، أسطنبول: دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، 1440هـ.

تيسير الكريم الرحمن. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. تحقيق: عبدالرحمن اللويحق، ط1، د.م: مؤسسة الرسالة، 1420هـ.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن. الطبري، محمد بن جرير. تحقيق: د. عبد الله التركي، ط1، مصر: دار هجر، 1422هـ.

الجامع الصحيح. القشيري مسلم، ابن الحجاج، تحقيق: محمد أفندي وآخرين. ط1، تركيا: دار الطباعة العامرة، 1334هـ.

الجامع لأحكام القرآن. القرطبي، محمد بن أحمد القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم إطفيش، ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1384هـ.

الجنى الداني في حروف المعاني. المرادي، بدر الدين حسن. تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ.

جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع. الهاشمي، أحمد بن إبراهيم. عناية: د. يوسف الصميلي، د ط، بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.

الجواهر الحسان في تفسير القرآن. الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف. تحقيق: محمد معوض، وعادل أحمد، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1418هـ.

حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي. ابن التمجيد، مصطفى بن إبراهيم، مطبوعة بهامش حاشية القنوي، عناية: عبد الله محمود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ.

الدر المصون. السمين الحلبي، حمد بن يوسف. تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط1، دمشق: دار القلم، د.ت.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم. الألوسي، شهاب الدين محمود. تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.

زاد المسير في علم التفسير. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1422هـ.

السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير. الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب. ط1، القاهرة: مطبعة بولاق (الأميرية)، 1285هـ.

شرح المفصل في صنعة الإعراب. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422 هـ.

صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط5، دمشق: دار ابن كثير، دار اليمامة، 1414هـ.

الصناعتين. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل. تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، بيروت: المكتبة العنصرية، 1419هـ.

صورة الأمر والنهي في الذكر الحكيم. توفيق، محمود. ط1، مصر: مطبعة الأمانة، 1413هـ.

علم المعاني. العتيق، عبد العزيز. ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 1430هـ.

عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، د.م: دار الكتب العلمية، 1417هـ.

غرائب القرآن ورغائب الفرقان. النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد. تحقيق: زكريا عميرات، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ.

غريب القرآن. السجستاني، محمد بن عُزير. تحقيق: محمد أديب عبدالواحد، ط1، سوريا: دار قتيبة، 1416هـ.

فتح القدير. الشوكاني، محمد بن علي، ط1، دمشق: دار ابن كثير، 1414هـ.

فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب. الطيبي، شرف الدين الحسين. تحقيق: إياد محمد الغوج، ط1، الإمارات: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، 1434هـ.

القواعد الحسان لتفسير القرآن. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1420هـ.

الكتاب. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ.

كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. التهانوي، محمد بن علي. تحقيق: علي دحروج، ط1، بيروت: مكتبة لبنان، 1996م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. الزمخشري، محمود بن عمر. عناية: مصطفى حسين، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ.

الكشف والبيان عن تفسير القرآن. الثعلبي، أحمد بن محمد. تحقيق: أبو محمد بن عاشور، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1422هـ.

اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي. أبو العلاء المعري، أحمد بن عبدالله. تحقيق: محمد سعيد المولوي، ط1، السعودية: مركز الملك فيصل، 1429هـ.

لباب التفاسير. الكرماني، محمود بن حمزة. تحقيق: محمد بعجاج، ط1، د.م: دار اللباب، 1443هـ.

اللباب في علوم الكتاب. ابن عادل، عمر بن علي. تحقيق: أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ.

لسان العرب. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. عناية: اليازجي وجماعة من اللغويين، ط3، بيروت: دار صادر، 1414هـ.

لطائف الإشارات. القشيري، عبد الكريم بن هوازن. تحقيق: إبراهيم البسيوني، ط3، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1431هـ.

مجموع الفتاوى. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. عناية: عبد الرحمن بن قاسم، د.ط، السعودية: مجمع الملك فهد، 1425هـ.

محاسن التأويل. القاسمي، محمد جمال الدين. تحقيق: محمد باسل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ابن عطية، عبد الحق بن غالب. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ.

المحصول. الرازي، محمد بن عمر. تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، ط3، د.م: مؤسسة الرسالة، 1418هـ.

مدارك التنزيل وحقائق التأويل. النسفي، عبد الله بن أحمد. تحقيق: يوسف علي بديوي، ط1، بيروت: دار الكلم الطيب، 1419هـ.

معالم التنزيل في تفسير القرآن. البغوي، الحسين بن مسعود. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط1، بيروت: دار إحياء التراث، 1420هـ.

معاني القرآن. الفراء، يحيى بن زياد. تحقيق: أحمد النجاتي، ط1، مصر: دار المصرية، د.ت.

معاني القرآن وإعرابه. الزجاج، إبراهيم بن السري. تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1408هـ.

معترك الأقران في إعجاز القرآن. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. ط1، لبنان: دار الكتب العلمية، 1408هـ.

معجم مقاييس اللغة. ابن فارس، أحمد بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د.ط، د.م: دار الفكر، 1399هـ.

مفاتيح الغيب. الرازي، محمد بن عمر. ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1420هـ.

المفصل في صنعة الإعراب. الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد. تحقيق: علي بو ملحم، د.ط، بيروت: مكتبة الهلال، 1993م.

الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري. الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر. تحقيق: السيد أحمد صقر، وعبد الله المحارب، ط1، د.م: دار المعارف، مكتبة الخانجي، 1994م.

النحو العربي أسلوب في التعلم الذاتي. عيسى، فارس محمد، ط1، الأردن: دار البشير، 1994هـ.

نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. البقاعي، إبراهيم بن عمر. ط1، حيدر آباد – الهند: دائرة المعارف العثمانية، 1404هـ.

النكت والعيون. الماوردي، علي بن محمد بن حبيب. تحقيق: السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

الهداية إلى بلوغ النهاية. القيسي، مكي بن أبي طالب. تحقيق: مجموعة باحثين جامعة الشارقة، ط1، الإمارات: جامعة الشارقة، 1429هـ.

الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. الواحدي، علي بن أحمد. تحقيق: صفوان عدنان، ط1، دمشق: دار القلم، 1415هـ.

الوسيط في تفسير القرآن المجيد. الواحدي، علي بن أحمد. تحقيق: علي معوض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.

***